تحليل اقتصادي لواقع قطاع الصناعة التحويلية في العراق ومؤشرات الأداء فيه للمدة(2004_2020) [1] *

الباحثة: أمل غانم عبد علي ** **أ. د : جعفر باقر محمود علوش*****
جامعة واسط– كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص :
يعرض هذا البحث واقع قطاع الصناعة التحويلية في العراق فيعد هذا القطاع من اهم القطاعات الاقتصادية إذ يتمتع بأهمية بارزة على مستوى الدول المتقدمة والنامية ، الأمر الذي فرض على صانع القرار ان يجعل من أولويات اهتماماته الاقتصادية تطوير هذا القطاع في أي دولة وبشكل مستدام في الحاضر والمستقبل . اذ تشير مشكلة البحث إلى تراجع القطاع الصناعي في العراق بشكل عام والصناعة التحويلية بشكل خاص بسبب تعرض هذا القطاع إلى عمليات تخريب وأضرار كبيرة ناجمة عن الحروب ، و أخذت هذه الصناعات بالانحدار السلبي في كميات الإنتاج واستهلاك قسم كبير من خطوط الإنتاج و عدم توفير الأموال اللازمة لإعادة تأهيل هذه الخطوط المتوقفة عن الإنتاج ، وقد توصل البحث إلى نتائج أهمها ، لم تكن الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي في العراق بالقدر المطلوب بالإضافة إلى ذلك لم يكن توافر اي قاعدة صناعية فعالة لكي تشجع المستثمرين لتوجيه استثماراتهم للمشاريع الصناعية وذلك لتقليل الاهتمام بالنفقات الاستثمارية للصناعات التحويلية وبالتالي توجه معظم نفقات الموازنة العامة للنفقات التشغيلية .
لذا يوصي البحث لغرض رفع مستوى تطور واقع الصناعة التحويلية في العراق يجب إصدار قانون الاستثمار هو من القوانين المهمة الداعمة للصناعات التحويلية في العراق والاهتمام بأجراء المزيد من الدراسات التي تهتم بقياس الإنتاجية وذلك لان للقطاع الصناعي التحويلي الدور الكبير والقدرة الواسعة على تصحيح جميع الاختلالات الهيكلية في اقتصاد ذلك البلد .

الكلمات المفتاحية: (الصناعة ، مؤشرات القطاع الصناعي)

Abstract:

This research presents the reality of the manufacturing sector in Iraq, as this sector is considered one of the most important economic sectors, as it enjoys a prominent importance at the level of developed and developing countries, which imposed on the decision-maker to make a priority of his economic interests to develop this sector in any country in a sustainable manner in the present and the future. The research problem refers to the decline of the industrial sector in Iraq in general and the manufacturing industry in particular due to the exposure of this sector to sabotage and great damage caused by wars, and these industries took a negative decline in production quantities and the depreciation of a large part of the production lines and the lack of funds necessary to restore Rehabilitation of these lines that stopped production, and the research reached the most important results, the investments directed to the industrial sector in Iraq were not as required. In addition, there was no effective industrial base in order to encourage investors to direct their investments to industrial projects in order to reduce interest in investment expenditures for manufacturing industries, and thus directed Most of the general budget expenditures for operating expenses .

Therefore, the research recommends for the purpose of raising the level of development of the reality of the manufacturing industry in Iraq, the investment law must be issued, which is one of the important laws that support the manufacturing industries in Iraq, and interest in conducting more studies that are concerned

role and wide ability to correct all structural imbalances in the economy that .

with measuring productivity, because the industrial manufacturing sector has a great

المقدمة :

تعدّ الصناعة التحويلية المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية لأنها تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات اغلب بلدان العالم، لاسيما الدول المتقدمة لما لها من تأثير في التنمية الاقتصادية ومساهمتها الفعالة في تطوير مختلف القطاعات ورفع المستوى الاقتصادي وزيادة دخل الفرد وتوفير فرص عمل للعاطلين والتخلص من مشكلة البطالة .

واذا تعلق الأمر بالصناعة العراقية فالعراق كبلد نامي منذ منتصف القرن الماضي يسعى إلى وضع خطط تنموية تسهم في تطوير الصناعة التحويلية على مختلف القطاعات إذ انه يمتلك العديد من الإمكانات التنموية كالإمكانات الزراعية والثروات المعدنية والامتداد المساحي وموقعة الجغرافي فضلا عن وفرة الأيدي العاملة وعائدات النفط العراقي، إلا أنها شهدت تراجعا ملحوظا بسبب تعرضها إلى الكثير من الانتكاسات ، إن تراجع القطاع الصناعي في العراق بشكل عام والصناعة التحويلية بشكل خاص بسبب تعرض هذا القطاع إلى

عمليات تخريب وأضرار كبيرة ناجمة من الحروب ، كما أخذ هذا القطاع بالانحدار السلبي في كميات الإنتاج واهتلاك قسم كبير من خطوط الإنتاج و عدم توفير الأموال اللازمة لإعادة تأهيل هذه الخطوط المتوقفة عن الإنتاج، حتى اصبح القطاع الصناعي يشكل عبئا كبيرا على الحكومة تتمثل في تحملها دفع الأجور والرواتب للموظفين والعمال ، ويشكل ذلك اثأر اجتماعية ونفسية على العاملين في هذا القطاع والخوف من إغلاق تلك المؤسسات أو تقليصها وتسريح العمال وارتفاع نسبة البطالة ، وغيرها من الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة في حال عدم تشغيل المنشآت والمشاريع في البلد .

أهمية البحث : يمكن إيجاز أهمية البحث في التالي:-

1_ ولأهمية ودور الصناعة التحويلية في النهوض بالواقع الاقتصادي للدول النامية فان مؤشر تطور إنتاجية العمل في هذا النوع من الصناعة يعكس مدى قدرة هذه الدول على مواكبة التطورات الحاصلة في المتغيرات الدولية سواء كانت تلك التي لها

علاقة بالتنافس الدولي أو اعتماد معايير ضبط الجودة والنوعية في مجمل العمليات الصناعية أو مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية .

2 _ يعد نشاط قطاع الصناعة التحويلية في العراق جزءًا مهما في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والذي يعد بدوره مؤشرا هاما في الاقتصاد إذ انه يبين مساهمة كل قطاع في الناتج ودوره في استغلال الموارد الاقتصادية الموجودة وتشغيل جميع أدوات ووسائل الإنتاج ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي .

مشكلة البحث: يمتلك العراق العديد من القدرات التنموية التي تساهم في تطوير قطاع الصناعة التحويلية، لكنها تراجعت بعد عام 2003 بسبب الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية التي لعبت دوراً سلبياً في اقتصاد البلد .

بسبب الأوضاع المتردية للقطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي وضعف مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي، هل أن تعدد عوامل الإنتاج واختلافها واختلاف المؤشرات التي تحدد إنتاجية العمل، هل تختلف أيضا في درجة تأثيرها واتجاهها على مستوى الإنتاجية.

فرضية البحث : تتأثر إنتاجية العمل بعوامل عديدة ومتشعبة وذات طبيعة متباينة ، و على الرغم تغير هذه العوامل وعدم ثباتها تبعا لتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ،إلا أننا يمكن تلمس اتجاهات الأثر وقياسه لتلك العوامل على إنتاجية العمل في القطاع الصناعي العراقي خلال مدة الدراسة .

أهداف البحث : كما تحدد الأهداف الرئيسية للبحث بما يلي :.

1. التحليل الاقتصادي لمؤشرات تطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق للمدة المحددة في البحث .

2. التعرف على واقع الصناعة التحويلية في العراق من خلال بعض المؤشرات ومعدل التغير السنوي لها في الإنتاج ومستلزمات الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي .

منهجية البحث:

للعمل على أثبات فرضية البحث وتحقيق أهدافه ، المنهج الذي اعتمده الباحث في التحليل يجمع بين المنهج الوصفي التحليلي و بيان أهمية إنتاجية العمل وتحليل قدرات وإمكانيات قطاع الصناعات التحويلية في العراق باستخدام بعض المؤشرات الاقتصادية ، والأسلوب الاستدلالي الكمي الذي تستخدم فيه الأساليب الإحصائية في بناء النماذج القياسية لبعض العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل.

حدود البحث:

1_الحدود الزمانية :. تناول البحث مدة زمنية تمتد من عام (2004_2020) ، وتم

تحليل ودراسة المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بموضوع الدراسة ولاسيما في قطاع الصناعة التحويلية واختار الباحث هذه الصناعات لكونها من الصناعات من الصناعات كثيفة العمل فهي تساهم في توفير فرص كبيرة للعمل للعاطلين ، فضلا عن مساهمتها في زيادة الدخل القومي وبالتالي في تحقيق التنمية الاقتصادية .

2_الحدود المكانية: شمل البحث العراق فقط ، بسبب القدرات المتاحة للبلاد ، لكن هذه الإمكانيات لم يتم استغلالها بشكل فعال.

هيكلية البحث:

للتحقق من الفرضية وتحقيق الهدف قسمت الدراسة إلى مبحثين:-

تناول المبحث الأول : تطوير واقع قطاع الصناعة التحويلية في العراق ومؤشر الاداء فيه .

وتضمن المبحث الثاني : اهم مؤشرات قطاع الصناعة التحويلية في العراق التي تؤثر على إنتاجية العامل. .

المبحث الأول

تطوير واقع قطاع الصناعة التحويلية في العراق ومؤشر الأداء فيه

يعدّ نشاط قطاع الصناعة التحويلية في العراق جزءاً مهماً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والذي يعدّ بدوره مؤشراً هاماً في الاقتصاد، إذ انه يبين مساهمة كل قطاع في الناتج ودوره في استغلال الموارد الاقتصادية الموجودة، وتشغيل جميع أدوات ووسائل الإنتاج ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي، فضلاً عن التغيرات في حجم البطالة والتضخم التي تؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي في القطاع الإنتاجي وبالتالي يؤدي إلى ضعف المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، وبعد ذلك تعرض البلد إلى العديد من الظروف التي تعمل على تدهور اقتصاد ذلك البلد منها الظروف السياسية والظروف الأمنية والاقتصادية .

أولا : نبذة مختصرة عن وضع الاقتصاد العراقي

كان الاقتصاد العراقي في سبعينيات القرن الماضي، في حالة انتعاش وتطور وفي وضع مزدهر، إذ تأثر بالخطة الخمسية (1975 _ 1980) نتيجة لأهداف وانعكاسات كافة الأنشطة الاقتصادية لوضع الاقتصاد في العراق، فقد كانت السياسة النقدية هي سياسة تكيفية اي دورها محدود على تمويل العجز الحكومي فقط ، ولم تكن لديها استقلالية كاملة [٢] .

فيما بعد تعثرت الخطة الخمسية المعدة للمدة (1980 _ 1985) ولم يستمر فيها الازدهار طويلا وهذا عمل على ازدياد الصعوبة والعرقلة للوضع الاقتصادي في العراق أبان حدوث الحرب العراقية-الإيرانية، إذ نتج عن هذه الحرب الكثير من المشاكل و المعرقلات وتدهور كبير

للوضع الاقتصادي من عمليات إنتاج النفط، إذ حدث تدني في أسعار النفط [٣]، كما حدث تدهور كبير في عمليات التصدير، وهذا بدوره أدى إلى إعاقة كبيرة لإنتاجية العمل وبالتالي انعكس على عملية التنمية الاقتصادية ، لأن الاستقرار الاقتصادي يلعب دورًا رئيساً في تحقيق التنمية الاقتصادية لاقتصاد أي دولة. بالنظر إلى الموقع الجغرافي المتميز للعراق ، فضلاً عن ذلك ، فإنه يمتلك ثروات طبيعية كبيرة ، وفي مقدمتها النفط ، لأنه المورد الطبيعي الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي بقوة ، وهو ما يسمى العصب الأساسي الاقتصاد العراقي.

يحتل العراق المرتبة الرابعة في الاحتياط العالمي و ذلك لما يمتلكه من مورد طبيعي (نفطي) مهم إذ تبلغ نسبة الاحتياطات المؤكدة حوالي (143) مليار برميل وتبلغ نسبة الاحتياطات الغير مؤكدة حوالي (200) مليار برميل، ويتصدر النفط الموقع الأول في الصادرات العراقية إذ يشكل نسبة (93%) من أجمالي صادرات العراق و نسبة (70% إلى 60%) من الناتج الإجمالي [٤].

وهذا يفسر سبب اعتماد العراق على مورد طبيعي واحد وهو النفط ، واتضح أن العراق دولة أحادية الجانب أو أحادية الجانب للغاية ، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور اختلالات اقتصادية كبيرة وإعاقة عملية الاستقرار الاقتصادي. أي دولة تحقق الاستقرار الاقتصادي وتحقق التنمية الاقتصادية إذا لم يكن لديها استقرار اقتصادي [٥] .

ثانيا : مؤشر الأداء الاقتصادي

تسعى جميع البلدان ، سواء كانت متقدمة أو نامية ، اعتمادًا على قوة اقتصادها ، إلى تحسين أدائها الاقتصادي العام ، لأن الأداء الاقتصادي له أهمية كبيرة على المستويين الكلي والجزئي. وأثارت المفاهيم المتعلقة بالأداء الاقتصادي المطلوب وسبل تحقيقه جدلًا كبيرًا بين المفكرين الاقتصاديين ، بعضهم يهدف إلى تحقيق الاستفادة الكاملة من المواد الاقتصادية مع الحفاظ على درجة مناسبة من استقرار المستوى العام للأسعار ، وتحقيق النمو الاقتصادي ، بما في ذلك قضية استقرار ميزان المدفوعات [٦].

وبناءً على ذلك ، يعد مؤشر الأداء الاقتصادي مؤشرًا إجماليًا يتم من خلاله فحص الأداء العام لاقتصاد أي دولة والإبلاغ عن وجود أي انحراف عن المستوى المطلوب للأداء الاقتصادي ، على عكس بناء الناتج المحلي الإجمالي المنتج ، والذي يقيس الناتج الإجمالي للاقتصاد ، ويعكس هذا المؤشر النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة: (الأسر ، المؤسسات التي يمثلها القطاع الخاص ، والحكومة ممثلة بالقطاع العام)

وبمعنى مختلف أن كل دولة تسعى إلى معرفة وتحسين المؤشر من أجل تحسين الأداء الاقتصادي [٧].

يتضمن مؤشر الأداء الاقتصادي متغيرات تؤثر على قطاعات الاقتصاد الثلاثة وهي:

- البطالة كمقياس لموقف الإنتاج الاقتصادي.
- معدل التضخم ، مقياس للوضع النقدي للاقتصاد.
- معدل البطالة كمقياس لموقف الإنتاج الاقتصادي.

عجز الموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للوضع المالي للاقتصاد .[٨]

1_ الناتج المحلي الإجمالي:

من أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي للدولة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، والذي يشير إلى قيمة السلع النهائية والخدمات بجميع أنواعها المنتجة داخل حدود الدولة خلال فترة معينة ، بشكل عام واحدة. أي قيمة جميع الوحدات العاملة في مختلف فروع الإنتاج للاقتصاد الوطني [٩] . يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على أنه (إجمالي السلع والخدمات التي تم إنتاجها من قبل المقيمين في بلد ما ، بغض النظر عن الجنس ، الذين يتواجدون في المنطقة الجغرافية لذلك البلد) .

2 _مستويات البطالة:-

تعد ظاهرة البطالة من المشاكل الرئيسية التي تهدد استقرار مختلف البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، فضلا عن مساهمتها في تباطؤ التنمية الاقتصادية ، لا سيما الدول النامية ومنها العراق. [١٠] ، تُعرَّف البطالة أيضًا على أنها مصطلح يطلق على مجموعة من الأشخاص في المجتمع لم يحصلوا على عمل. أي عمل أو وظيفة في مجال اختصاصهم أو قدرتهم أو خبرتهم. [١١]

.3_ مستويات التضخم:-

يمكن تعريف التضخم على أنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لمدة ٦ أشهر على الأقل ، هذا يؤدي إلى انخفاض في القيمة ألحقيقية للنقود. [١٢]

يعد التضخم من ألتحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العراقي (بشكل عام) وتطوره الاقتصادي وتنميته (بشكل خاص) ، وأن هذه المشكلة قد احتلت قسما كبيرا من اهتمامات الهيئات والمؤسسات المالية والنقدية المسؤولة عن التعامل مع هذه المشكلة.

مشكلة التضخم ليست نتيجة السنوات الأخيرة ، بل تعود إلى عقود من القرن الماضي ، خاصة بعد تأميم النفط ، وتأثرت بالتضخم المستورد أثناء تنفيذ خطط التنمية الخمسية. لجأت الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد كمصدر لتمويل الإنفاق العام

ولمواكبة الظروف غير المستقرة التي رافقت الحروب. [١٣] .

المبحث الثاني

تحليل بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق للمدة (2004_2020)

1_ الناتج المحلي الإجمالي

أجمالي الناتج المحلي للعراق يختلف تماما عن باقي دول العالم وهو مشابه من إذ نمو الموارد والقدرات المتاحة لان هذه الموارد والطاقات في العراق لم تستغل بشكل كامل وعقلاني لأنها من الظروف التي مر بها العراق وكان له تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي بشكل عام والطاقة الإنتاجية بشكل خاص. [١٤]

الخلل البنيوي في الاقتصاد العراقي من أهم المشاكل التي يواجهها ، وذلك بسبب عدم كفاءة النظام السياسي والاقتصادي في استخدام الموارد الاقتصادية وتوجهها نحو أهداف تؤدي إلى منافع اقتصادية واجتماعية إضافة إلى ضعف مساهمة القطاعات الأخرى مثل (الزراعة والصناعة والاعتماد المحدود للاقتصاد العراقي على قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي). [١٥]

بعد عام 2003 دخل العراق مرحلة جديدة من التطور على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، إذ زاد الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ في معظم سنوات هذه الفترة ، خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط. وكذلك بعد الزيادة في فتح الأعمال إلى الخارج.

نلاحظ من خلال الجدول (1) أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2004 بلغ (101845262) مليون دينار وكان متوسط نصيب الفرد منه (3752.65) دينار ، وبقي الناتج المحلي الإجمالي في زيادة مستمرة إلى ان وصلت (120626517) مليون دينار في عام 2008، وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (8.23%) ، ومتوسط نصيب الفرد منه في عام 2008 بلغ (3944.91) دينار ، ويعود السبب في زيادة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لزيادة أسعار النفط عالميا والتحسن النسبي في الوضع الأمني والاقتصادي للدولة ، أما في عام 2013 فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي (174989625) مليون دينار ، وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (7.63 %) وبلغ متوسط نصيب الفرد منه(5101.04) دينار ، وتعود هذه الزيادة إلى زيادة الإيرادات النفطية والتحسن النسبي الخدمي ، وبعد تلك المدة اخذ الناتج المحلي الإجمالي يحقق معدلات نمو منخفضة وأحيانا سالبة وذلك بسبب الأزمات و العمليات العسكرية ضد

المجاميع الإرهابية فضلا عن انخفاض في أسعار النفط عالميا ، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي (183609329) مليون دينار في عام 2015 وبمعدل تغير سنوي بلغ (2.65 %) ومتوسط نصيب الفرد منه بلغ (5214.31) مليون دينار ، أما في عام 2019 فقد وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى (211789135) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (4.77 %) في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج(5412.74) مليون دينار ، وتعود تلك الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الكميات المنتجة من النفط أما الزيادة في متوسط نصيب الفرد فتعود إلى زيادة رواتب الموظفين (موظفي الوزارات السيادية) مثل وزارة الدفاع والداخلية ووزارة التعليم العالي وغيرها ، وهذه الزيادة مصدرها ارتفاع الإيرادات النفطية [١٦] . وفي عام 2020 انخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (198.774) مليون دينار وبلغ متوسط نصيب الفرد منه (4.9%) وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط عالميا بالإضافة إلى انتشار الوباء (كوفيد 19) والذي اثر على اقتصاد البلد .

جدول (1) حجم الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في العراق للمدة (2004_2020)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بالمليار)	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (بالمليار)	معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي %	عدد السكان (نسمة)	متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة (بالألف دينار)
2004	53,235,537	101,845,262	-	27,139,585	3752.65
2005	73,533,923	103,551,403	1.68	27,963,968	3703.16
2006	95,588,212	109,389,941	5.64	28,810,441	3796.89
2007	111,455,813	111,455,813	1.89	29,682,080	3754.99
2008	157,025,569	120,626,517	8.23	30,577,798	3944.91
2009	130,643,692	124,702,848	3.38	31,664,466	3938.26
2010	162,063,937	132,687,029	6.40	32,400,205	4095.25
2011	217,327,107	142,700,470	7.55	33,088,782	4312.65

4820.96	33,725,178	13.94	162,587,771	254,225,491	**2012**
5101.04	34,304,693	7.63	174,989,625	273,587,529	**2013**
5136.93	34,819,301	2.21	178,864,391	266,332,655	**2014**
5214.31	35,212,600	2.65	183,609,329	194,680,972	**2015**
5776.70	36,169,123	13.79	208,938,081	196,924,142	**2016**
5523.23	37,139,519	-1.82	205,130,167	221,665,710	**2017**
5302.36	38,124,182	-1.45	202,147,972	254,870,185	**2018**
5412.74	39,128,889	4.77	211,789,135	262,917,150	**2019**
5416.42	40,122,904	2.85	188,112,265	198,774,325	**2020**

المصدر :أعداد الباحثة من خلال بيانات البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، المديرية العامة للإحصاء ، وزارة التخطيط ،مديرية الحسابات القومية .

شكل (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق للمدة (2004_2020)

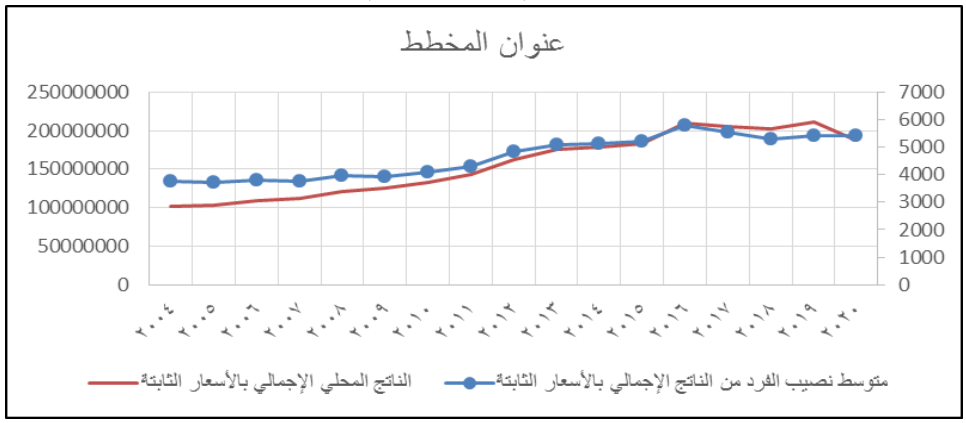

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

2_ مستويات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 _2020)

وفقا للبيانات الواردة في الجدول (2) يلاحظ أن معدلات البطالة كانت متراجعة في عام 2004، إذا تخفض معدل البطالة بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة ، إذ بلغ معدل البطالة(26.8%) عام 2004، وتراجع في عام 2005 إلى(17.97%)، ويعود سبب انخفاض معدلات البطالة في هذا العام ، ليس بسبب استخدام برامج

خاصة لخفض مستويات البطالة أو تحسين سوق العمل ، ولكن بسبب عدد من العوامل ، بما في ذلك التغييرات في آليات جمع البيانات حول البطالة واستبدال الأسئلة الأساسية. في مسوح العمالة والبطالة وفقًا لمعايير منظمة العمل الدولية ، لا يعد الشخص الذي يعمل لمدة ساعة في أحد أيام الأسبوع عاطلاً عن العمل، [١٧] وفي عام 2005 وعام 2006 كان مستقرة نوعا ما أذا كانت نسبة البطالة (17.6%) ، أما في عام 2008 و 2009 فقد ارتفع معدل البطالة إلى ما يقارب (15.34%) ويرجع السبب إلى ذلك هو انخفاض أسعار النفط عالميا ، مما قلل من نسبة تشغيل العاملين ضمن الموازنة العامة للبلد ، أما في العامين 2011 و 2012 فقد انخفض معدل البطالة إلى (12.2%) وهو اقل مستوى للبطالة مقارنة بالسنوات السابقة ، الأسباب الرئيسية لانخفاض معدل البطالة هي ارتفاع أسعار النفط ، وتحسن الموارد المالية ، وإمكانية توظيف القوى العاملة ، في عام 2013، أعاد هبوط أسعار النفط على الصعيد العالمي التأثير على توظيف القوى العاملة وزيادة البطالة ، من بين عوامل أخرى فقد ارتفعت البطالة إلى (16%) ، ومن ثم عاد إلى الانخفاض إلى إن وصل (10.95%) في عام 2014 ونتيجة للضغوط الشعبية والمبادرات المصرفية لتوظيف العاطلين عن العمل في إطار برامج مختلفة لتوظيف الشباب ، فإنها تقدم قروضًا للشباب للعمل في مشاريعهم الخاصة ، وتدعم المنظمات الدولية في التدريب المهني ، أما في عام 2015 فقد ارتفع معدل البطالة إلى (15 %) نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط عالميا وتوقف تعيين الخريجين ، إضافة إلى استمرار تزايد النمو السكاني بحدود(2.57%) ونتيجة لذلك ، يتزايد عدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل كل عام ، وعلى الرغم من تقديم الدعم والمبادرات والاهتمام بالتوظيف ، هناك عامل آخر ساهم في استمرار ارتفاع معدل البطالة وهو الافتقار إلى التخطيط الاستثماري. توقف المشاريع الصناعية ، وقطاع التشغيل في العراق غير مدعوم ، ويعتمد فقط على الواردات ، وسوء الإدارة الاقتصادية ، ولذلك بقيت البطالة مرتفعة بشكل عام اذ بلغت(10.82%) في عام 2016 ، ثم ارتفعت إلى (22.6%) عام 2018 وصولا إلى معدل منخفض بحدود (12.76%) في عام 2020 مقارنة بالسنة السابقة نتيجة تشغيل الخريجين في الوظائف الحكومية وفي الشركات الأجنبية بعد الضغط الشعبي الذي واجهته الحكومة من اجل التشغيل وبأي شكل من الأشكال[١٨] ، ما تفتقر إلية الحكومة هو عدم وجود خطط للتشغيل في المستقبل

بعيدة المدى وعدم تطبيق عناصر الإدارة في برامجها الاقتصادية.

جدول (2) عدد السكان ومعدلات النمو والبطالة في العراق للمدة (2004_2020)

السنوات	عدد السكان بالألف	معدل نمو السكان %	معدل البطالة %
2004	26313	.	26.8
2005	26922	2.31	17.97
2006	27488	2.10	17.5
2007	27911	1.54	11.7
2008	28385	1.70	15.34
2009	28973	2.07	15.1
2010	29742	2.65	15
2011	30725	3.31	12.2
2012	31890	3.79	11.92
2013	33157	3.97	16
2014	34411	3.78	10.95
2015	35572	3.37	15
2016	36610	2.92	10.82
2017	37552	2.57	10.9
2018	38433	2.35	22.6
2019	39309	2.28	13.8
2020	40220	2.6	12.76

ألمصدر: من أعداد الباحثة من خلال بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة (2004_2020).

شكل (2) معدل نمو البطالة ونمو السكان في العراق للمدة (2004_2020)

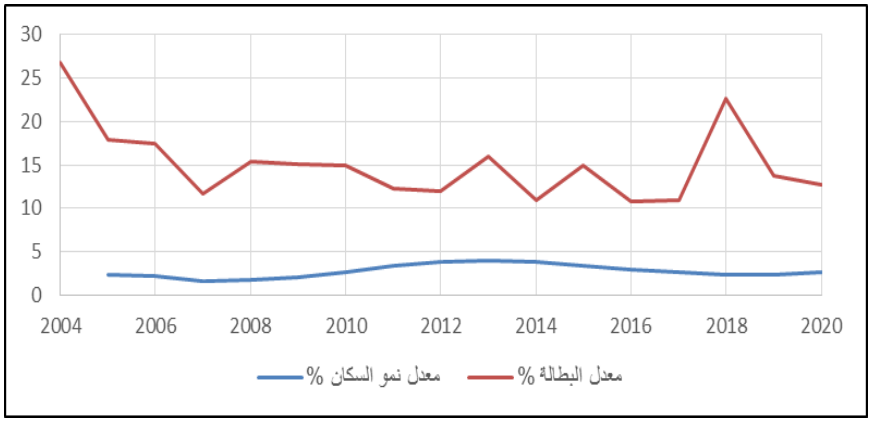

ألمصدر :من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

3_ معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004_2020)

يتبين لنا في الجدول (3) التذبذبات الحاصلة في معدل التضخم من عام (2004_2020) فأن معدل التضخم قد انخفض إلى (27.0 %) وان سبب هذا التذبذب في معدل التضخم يعود إلى الكميات الكبيرة من الدولار التي تم ضخها من قبل قوات التحالف للدولار الأمريكي وهذه سبب لارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار ، ويلاحظ في عامي (2005-2006)ارتفعت معدلات التضخم إذ بلغ معدل التضخم في عام 2005 (37%) وفي عام 2006 بلغ (53%) وهي نسبة مرتفعة جدا والسبب هو أن أسعار الوقود والمشتقات النفطية ارتفعت بشكل كبير مع رفع الدعم الحكومي [١٩]، وفي عام 2007-2013 نلاحظ تراجع لارتفاعات معدلات التضخم ويعود هذا التراجع لعدة أسباب منها تأثير الأزمة المالية التي حصلت وكان العراق من البلدان التي طالته تأثيرات الأزمة وذلك لاعتماد العراق على السلع المستوردة وهذا أدى إلى انخفاض كبير في الأسعار حتى وصلت معدلات التضخم في عام 2009 إلى (3.1%) نتيجة لدخول العراق للمرة الأولى عصر المرتبة العشرية الواحدة في معدلات التضخم وهذا الدخول بعد ان عمل البنك المركزي العراقي على استخدام الوسائل وطرق السياسة النقدية والأدوات من اجل مكافحة هذه الظاهرة (التضخم الجامح) والذي استمر عقدين من الزمن ولم يستمر هذا الانخفاض[٢٠].

وفي عام 2011 عادت معدلات التضخم بالارتفاع حيث بلغت (6.3%) وفي عام

2012 بلغت (6.1 %) ولكن هذا الارتفاع لم يستمر إذ انخفضت إلى (1.7%) في عام 2014 وبقي الانخفاض مستمرا إلى أن بلغت النسبة (0.5%) في عام 2017 وبلغ معدل التضخم في عام 2018 إلى (0.2) واستمر في الانخفاض إلى أن وصل في عام 2020 إلى (0.6) [٢١] .

جدول (3) معدلات التضخم للمدة (2004_2020)

السنوات	معدلات التضخم %
2004	27
2005	37
2006	53
2007	30.8
2008	13
2009	7.1
2010	3.1
2011	6.5
2012	6.1
2013	2.4
2014	1.6
2015	1.7
2016	1.2
2017	0.5
2018	0.2
2019	−0.1
2020	0.6

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي والتقرير الاقتصادي السنوي للمدة (2004_2020) .

شكل (3) معدلات التضخم للمدة (2004_2020)

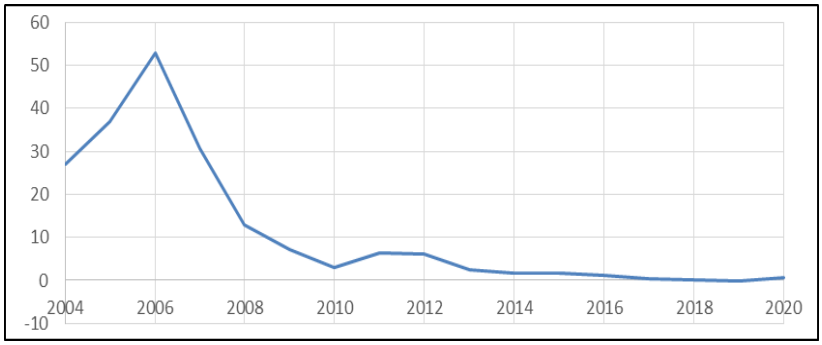

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (3)

الاستنتاجات

1. على الرغم من توفر الموارد والطاقات البشرية ، ألا ان القطاع الصناعي يعاني كثيرا من المعوقات والمشاكل منها تقادم الآلات والمكائن والمعدات الصناعية ، إضافة إلى ظروف الحرب وأعمال النهب والتخريب والعقوبات الاقتصادية ، فضلا عن سوء الإدارة ونقص التخصيص المالي وغيرها الكثير من الظروف التي زادت من الإهمال للقطاع الصناعي ، وبالتالي بقي هذا القطاع منخفض الإنتاج وانخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .

2. لم تكن الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي في العراق بالقدر المطلوب بالإضافة إلى ذلك لم يكن توافر اي قاعدة صناعية فعالة لكي تشجع المستثمرين لتوجيه استثماراتهم للمشاريع الصناعية وذلك لتقليل الاهتمام بالنفقات الاستثمارية للصناعات التحويلية وبالتالي توجه معظم نفقات الموازنة العامة للنفقات التشغيلية .

3. أذا كان التطور التقني في الإنتاج يرفع من مستوى الإنتاج ويحفز القطاع الصناعي ويكون نتاجا لتلك السياسات والقوانين التي وتكون مشجعة للبحث العلمي والأبداع الصناعي ويجب أن تكون محفزة لمستوى الاستثمار ، إضافة إلى ذلك تبادل الخبرات ، فقد تتأثر الإنتاجية سلبا وإيجابا بمدى الاستقرار المعمول به في السياسات و التشريعات .

4. خلال مدة الدراسة (2004_2020) لم توضع استراتيجية واضحة لكي يتم النهوض بالصناعة التحويلية في العراق ، وعدم دقة السياسات الحكومية والإجراءات المتبعة من

خلالها في تلك المدة ، والذي انعكس سلبا على أداء القطاع الصناعي في البلد .

التوصيات

1. لغرض رفع مستوى تطور واقع الصناعة التحويلية في العراق يجب إصدار قانون الاستثمار هو من القوانين المهمة الداعمة للصناعات التحويلية في العراق، والاهتمام بأجراء المزيد من الدراسات التي تهتم بقياس الإنتاجية ، وذلك لان للقطاع الصناعي التحويلي الدور الكبير والقدرة الواسعة على تصحيح جميع الاختلالات الهيكلية في اقتصاد ذلك البلد .

2. لخلق فرص عمل جديدة وتشغيل الأيدي العاملة التي بدورها تعمل على تعظيم الناتج ، يجب الاهتمام بالقطاع الصناعي لترابطه مع اغلب قطاعات الاقتصاد القومي فضلا عن دوره الإيجابي في تنمية الصادرات وإحلال المنتجات المحلية بدل الاستيرادات لتوفير المستلزمات السلعية والخدمية ومستلزمات الإنتاج ، وبالتالي ينظر إلى التصنيع بأنه هو عملية من عمليات التنمية الاقتصادية والتي يتم من خلالها تعبئة جزء كبير من الموارد القومية.

3 . لكي تقوم الصناعة التحويلية بدور اكبر في عملية التنمية الاقتصادية يجب زيادة الإنفاق على الاستثمار البشري في قطاع الصناعة التحويلية ، وكذلك زيادة الأنفاق على البحث والتطوير والتدريب في هذا القطاع ودعم الصناعات الصغيرة والحرف وبشروط ضمان أقل صعوبة وبفوائد كبيرة ومشجعة ويجب تأسيس صناديق استثمار ويمكن تمويل هذه الصناديق من الحكومة والمصارف والمؤسسات الخيرية ومؤسسات الضمان الاجتماعي والعمل على توعية الشباب بأهمية العمل الحر.

4. لكي يتم النهوض بواقع القطاع الصناعي في العراق لابد من دراسة مؤشرات تطور الصناعة التحويلية ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى انخفاضها وتحليلها ومعوقات تطورها ، للعمل على تطوير تلك المؤشرات ومعالجة الأمور التي تعيق تطورها .

الهوامش:

** بحث مستل من رسالة ماجستير ، **تحليل اقتصادي لبعض العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠**، جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد .

** طالبة ماجستير

*** تدريسي كلية الادارة والاقتصاد – جامعة واسط

٢ ـ أديب قاسم شندي . ((سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه)) . مجلة كلية بغداد للعلوم الإنسانية . العدد (11) . 2006 . ص 2 .

٣ . رائد فهمي . استخدام الريع النفطي في العراق . ملاحظات أولية :
Htpp :www: althakaaljadada.com

٤ ـ ليلى بدوي خضير مطوق . ((الصدمات النقدية واثرها في أسعار الصرف لمصر والعراق)) . دراسة تطبيقية . أطروحة دكتوراه . كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة الكوفة . 2013 . ص 90 .

٥ ـ محمد طيف الله القطابري . دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية . (نظرية- تحليلية- قياسية) . الطبعة الأولى . دار غيداء للنشر . عمان . 2011 . ص199 .

6 _ Aleksei . Mozhin , The Economic performance Index .an Intuitive Indicator for Assessing country's Economic Performance Dynamics in an Historical perspective IM forking paper, October 2013.p 3_4

٧ . عبد القادر محمد عبد القادر عطية . رمضان محمد احمد مقلد . ((النظرية الاقتصادية الكلية)) . كلية التجارة . جامعة الإسكندرية . 2005 . ص 40 ص 44 .

٨ Dr .Har B khsh Makhijani , Economic per formanc of chana , Journal of Economics and sustainable ,Development ,vol.6,No, 12 ,2015 , 46 .

٩ . سام ولسون . بول ونورد هاوس . وليام ، (2006) . ((علم الاقتصاد)) . الطبعة الأولى . مكتبة لبنان ناشرون . بيروت .

١٠- حسين عبد حسين الشمري . عبد جاسم عباس . ((تحليل اثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق)) للمدة (2011- 1990) . مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية . المجلد 16 . العدد 3 . 2014 . ص186.

١١ـ mawdoo3. Com // https: مصدر من الأنترنت.

١٢ـ https:// www.economicarab. com

١٣ـ منير إسماعيل أبو شاور . ود. امجد عبد المهدي . نقود وبنوك . الطبعة الأولى . عمان . مكتبة المجتمع العربي . 2011 ص 272 .

١٤ . الجنابي . هيثم عبد القادر . (2015) ـ ((اثر الصدمات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي)) . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة . العدد (46) .

١٥ـ ناجي . مرتضى هادي جندي . (2018) . تقلبات أسعار الخام العالمية . واثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق . دراسة قياسية للمدة (2015- 1988) . مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ـ جامعة بغداد . المجلد (24) . العدد (105) . ص 438 .

١٦ـ وزارة التخطيط . دائرة السياسات الاقتصادية والمالية . تقرير الاقتصاد العراقي . 2019 . بغداد .

١٧ . اللجنة الوطنية للسياسات السكانية . حالة سكان العراق 2012 . التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في اطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية . ص 126 .

١٨ . باسم خميس عبيد . ((تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي)) للمدة (2014/1990) . مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية . جامعة بغداد . المجلد 23 العدد 96 . 2017 . ص 290 .

١٩ـ حسن عباس علوان . أسعار المشتقات النفطية . إدارة أزمة ام إدارة بالأزمات . 2006 . ص17 . بحث منشور على موقع وزارة المالية . الدائرة الاقتصادية http://www.mof.gov.iq .

٢٠ـ مظهر محمد صالح . ((مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق والدول الريعية في المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق)) . بيت الحكمة . بغداد . 2012 . ص7 .

٢١ـ البنك المركزي العراقي والتقرير الاقتصادي السنوي سنوات (2004- 2020) .

المصادر:

٢١ ـ أديب قاسم شندي . ((سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه)) . مجلة كلية بغداد للعلوم الإنسانية . العدد (11) . 2006 .

٢ـ رائد فهمي . استخدام الريع النفطي في العراق . ملاحظات أولية :: Htpp :www althakaaljadada. Com

٣ـ ليلى بدوي خضير مطوق . ((الصدمات النقدية واثرها في أسعار الصرف لمصر والعراق)) . دراسة تطبيقية . أطروحة دكتوراه . كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة الكوفة . 2013 .

٤ـ محمد طيف الله القطابري . دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية . (نظرية. تحليلية. قياسية) . الطبعة الأولى . دار غيداء للنشر . عمان . 2011 .

5_ Aleksei . Mozhin , The Economic performance Index .an Intuitive Indicator for Assessing country's Economic Performance Dynamics in an Historical perspective IM forking paper, October 2013.p 3_4

٦ـ عبد القادر محمد عبد القادر عطية . رمضان محمد احمد مقلد . ((النظرية الاقتصادية الكلية)) . كلية التجارة . جامعة الإسكندرية . 2005 .

7_ Dr .Har B khsh Makhijani , Economic per formanc of chana , Journal of Economics and sustainable ,Development ,vol.6,No, 12 ,2015 , 46 .

٨ سام ولسون . بول ونورد هاوس . وليام (2006).(علم الاقتصاد)) . الطبعة الأولى . مكتبة لبنان ناشرون . بيروت .

٩ـ حسين عبد حسين الشمري . عبد جاسم عباس . ((تحليل اثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق)) للمدة (1990-2011) . مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية . المجلد 16 . العدد 3 . 2014 .

10ـ https:// mawdoo3. Com مصدر من الأنترنت .

11ـ https:// www.economicarab. com

١٢ـ منير إسماعيل أبو شاور . د. امجد عبد المهدي نقود وبنوك . الطبعة الأولى . عمان مكتبة المجتمع العربي2011.

١٣ـ الجنابي . هيثم عبد القادر . (2015) . ((اثر الصدمات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي)) . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة . العدد (46) .

١٤ـ ناجي . مرتضى هادي جندي . (2018) . تقلبات أسعار الخام العالمية . واثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق . دراسة قياسية للمدة (2015- 1988) . مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ـ جامعة بغداد . المجلد (24) . العدد (105) .

١٥ـ وزارة التخطيط . دائرة السياسات الاقتصادية والمالية . تقرير الاقتصاد العراقي . 2019 . بغداد .

١٦ـ اللجنة الوطنية للسياسات السكانية . حالة سكان العراق 2012 . التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في اطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية .

١٧ـ باسم خميس عبيد . ((تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي)) للمدة (2014/1990) . مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية . جامعة بغداد . المجلد 23 العدد 96 . 2017

١٨ـ حسن عباس علوان . أسعار المشتقات النفطية . إدارة أزمة ام إدارة بالأزمات . 2006 . ص17 . بحث منشور على موقع وزارة المالية ـ الدائرة الاقتصادية http://www.mof.gov.iq

١٩ـ مظهر محمد صالح . ((مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق والدول الريعية في المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق)) . بيت الحكمة . بغداد . 2012.

٢٠ـ البنك المركزي العراقي والتقرير الاقتصادي السنوي سنوات (2004- 2020)